

Distr.
GENERAL

A/51/463
7 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٩ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس الجمعية
العامة من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بإبلاغكم ببرد الوفد البوروندي على البيان الذي أدلى به بنجامين ويليام مكابا،
رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة،
يوم الجمعة، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة
في إطار البند ٩ من جدول الأعمال.

(توقيع) نسانزي تيرونس
السفير
الممثل الدائم

المرفق

رد الوفد البوروندي على البيان بشأن الحالة في
بوروندي الذي أدلى به في ٤ تشرين
الأول/أكتوبر ١٩٩٦ رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة
أمام الجمعية العامة في الخوازيش والخمسين

تابع الوفد البوروندي الحاضر في الدورة العادية الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة باهتمام البيان الذي أدلى به السيد بنجامين ويليام مكايا، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة صباح هذا اليوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وخاصة الجزء المتعلق ببوروندي.

ويود الوفد أن يعرب عن خالص شكره لجمهورية تنزانيا الشقيقة على استعدادها لمساعدة الشعب البوروندي على الخروج من الأزمة وسلك الطريق المرسوم للسعي إلى السلام والأمن في كامل المنطقة دون الإقليمية الواقعة ما بين البحيرات.

بيد أن الوفد البوروندي يجد لزاما عليه أن يقدم الايضاحات اللازمة إلى هذه الجمعية الموقرة بشأن الشروط التي فرضتها البلدان المجاورة أثناء مؤتمر قمة أروشا المعقود في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦، وأن يذكر بهذه المناسبة بأن هذه الشروط قد استوفيت بالكامل.

وتنصّب هذه الشروط على النقاط التالية:

١ - إنهاء تعليق نشاط الجمعية الوطنية؛

٢ - إعادة نشاط الأحزاب السياسية؛

٣ - الحوار مع الجماعات المسلحة.

وقد أشار الوفد البوروندي بوضوح في البيان الذي أدلى به في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى أنه تم إعادة نشاط البرلمان والأحزاب السياسية بموجب المرسوم رقم ٠٢٣/١٠٠ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. كذلك أكد من جديد الالتزام الثابت والرسمي لحكومة بوروندي إجراء حوار ومناقشة بشأن جميع المسائل الجوهرية الخاصة بالبلد مع جميع الشركاء السياسيين المعنيين، بما في ذلك الفصائل المسلحة بلا استثناء.

وقد تم إبلاغ رؤساء الدول في المنطقة دون الإقليمية، والأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مجلس الأمن ورئيس هذه الهيئة العليا لمنظمتنا وهي الجمعية العامة بجميع هذه التدابير.

وبشأن هذا الموضوع تجدر الإشارة بوجه خاص إلى الرسالة المؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ الموجهة إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية بوروندي لدى الأمم المتحدة (انظر A/51/409-S/1996/788).

وترى حكومة بوروندي أنها استجابت بذلك لشروط البلدان المجاورة. ولذلك فهي تكرر طلبها الملح الموجه إلى جيرانها من أجل الرفع الفوري للحظر المفروض على بوروندي على نحو غير عادل وغير مشروع. فمن شأن قرار كهذا أن يسهم في التخفيف من المعاناة التي لا يمكن وصفها لسكان بوروندي ككل الذين أضعفتهم ثلاث سنوات من الحرب، وأن يسهل في الوقت ذاته تنظيم الحوار، وخاصة من خلال فتح طرق الاتصال البرية والبحرية والجوية على السواء.
